

# نشأة وتطور المجتمع المدني في ظل واقع الأزمات

✳ د. سامي الصادق خشخوشة

## ■ الملخص:

ركزت الدراسة على بيان الأركان الأساسية للمجتمع المدني وإلى بيان أهداف ووظائف منظمات المجتمع المدني بحسب نوع المنظمة والمجال الذي تعمل فيه، وإلى بيان أهمية الدور الذي يقوم فيه المجتمع المدني في حياة الإنسان وإلى بيان مدى انتشار مفهوم المجتمع المدني داخل الأوساط الأكاديمية والعلمية، سواء على المستوى العالمي أو على المستوى العربي. وتوصلت الدراسة، إلى أهمية الدور الذي يقوم فيه المجتمع المدني في حياة الإنسان، من حيث إنه يلعب دور الوسيط بين المواطنين من جهة وبين حكوماتهم من جهة أخرى في السعي لتحقيق مطالبهم وإيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهونها.

●الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، المجتمع المدني في الوطن العربي

## ■ المقدمة

مما لا شك فيه أن المجتمع المدني يقوم بدور مهم في حياة الناس، من حيث تنظيم وتفعيل مشاركتهم في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، كما يقوم بدور ملحوظ في نشر ثقافة المبادأة الذاتية، وبناء المؤسسات، والإعلاء من شأن المواطن والتأكيد على إرادة المواطنين، والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تظل حكراً على النخب الحاكمة، ولعل هذه الأدوار جميعاً والتي اعتادت مؤسسات المجتمع المدني القيام بها، قد أعلت من قيمة وأهمية هذه المؤسسات بين الناس.

يشكل المجتمع المدني رأس المال الاجتماعي، حيث يعمل الناس مع بعضهم البعض لتحقيق غايات مشتركة وعامة، والتي تعتبر أساسية للحكمانية الجيدة، فمؤسسات المجتمع المدني تكمل دور الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى دور القطاع الخاص،

✳عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس ليبيا

حيث يمكن لمؤسسات المجتمع المدنية ان تعبئ الفراغ الذي تتركه الحكومة، مثلما يمكنها أن تدعو وتراقب الاصلاحات الداعية إلى إدامة التنمية في المجتمع (report, 2001)

● **فقد قسمت الدراسة إلى مبحثين:** (حيث تكون المبحث الأول من المجتمع المدني: المفهوم - المقومات - الوظائف - الازمات) (والمبحث الثاني شمل مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي وقد قسم إلى ثلاثة محاور: المحور الأول تكون من مفهوم المجتمع المدني في السياق العربي و؛ المحور الثاني شمل واقع المجتمع المدني في الدول العربية ؛ و المحور الثالث: استعراض أزمة المجتمع المدني الليبي، والمحور الرابع: اسهامات المجتمع المدني في قيام وانجاح بعض ثورات الربيع العربي )

#### ■ هدفت الدراسة:

بيان الأركان الأساسية للمجتمع المدني وإلى بيان أهداف ووظائف منظمات المجتمع المدني بحسب نوع المنظمة والمجال الذي تعمل فيه، وإلى بيان أهمية الدور الذي يقوم فيه المجتمع المدني في حياة الإنسان وإلى بيان مدى انتشار مفهوم المجتمع المدني داخل الأوساط الأكاديمية والعلمية، سواء على المستوى العالمي أو على المستوى العربي.

#### ■ مشكلة الدراسة:

تبدو ظاهرة المجتمع المدني في العالم العربي، أحياناً، أقرب إلى الموضة السياسية أكثر منها حقيقة واقعية في الحياة العامة. فمن البداية، نحن أمام مفهوم جديد يمكن تتبعه من ثمانينيات القرن الماضي. فقد دأبت النخبة العربية على تداول مفاهيم معينة بين كل فترة وأخرى، ثم تتركها إلى غيرها دون أن تتحقق أو تتجلى عياناً. فقد ملأت الساحة الفكرية والسياسية كلمات وشعارات مثل: الاشتراكية، الوحدة، التنمية، التبعية، الأصالة والمعاصرة، العولمة، الحداثة، الشفافية، حقوق الإنسان... الخ. وأظن أن الفجوة بين الفكرة والواقع، هي ما يعجل في الهجرة إلى مفاهيم أخرى. ويمكن القول بأننا نعيش هذه الأيام «عهد المجتمع المدني». فهو كثير التداول وبين قوى وتيارات مختلفة، بل متناقضة المشارب. لذلك، صار المفهوم مثل قصة الفيل الهندية، كل يصف الفيل حسب الجزء الذي أمسك به من الفيل. ويكاد يكون لكل واحد مجتمعه المدني، لشدة ما تعددت التعريفات. لذلك، يواجه المجتمع كمفهوم وحقيقة، كثيراً من الإشكاليات النظرية والمشكلات العملية. واجهت المجتمع المدني العربي - باستمرار - مشكلات النشأة والتكوين، إذ لم يكن نتاج تطور

تاريخي طبيعي أو ذاتي، بكل مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالفكرة غربية وغربية، على الأقل في البداية، أتت من الخارج وتم استزاعها في التربة العربية. وهذا ما حدث بالضبط، بالنسبة لفكرة الدولة العربية في شكلها الحديث. فقد واجه نشطاء ومنظرو المجتمع العربي، صعوبات عملية وإشكاليات نظرية وفكرية، في تبيئة مفهوم المجتمع المدني، بدءاً من التعريف المناسب للواقع العربي.

ويضاف إلى ذلك تقديم كثير من المنح من ممولين أجنب، مما ألصق تهمة التمويل الأجنبي بالمجتمع المدني ووصمه بالعمالة، مما جعل المجتمع المدني في حالة دفاع مستمر عن نفسه. وهذا جانب شديد الحساسية، استطاع المعادون لتطور المجتمع المدني، استغلاله في تشويه سمعة الناشطين وفي تعطيل عمله. وأصبح من السهل على خصوم وأعداء المجتمع المدني، أن يقوموا بابتزاز ناشطي ومناصري المجتمع المدني في المجتمعات العربية، من خلال اتهامهم بموالاتة الأجنبي والانحياز للغرب. بل والخضوع لإرادة المستعمر وتنفيذ أجندته. ويرى فيهم خصوم المجتمع المدني حصان طروادة جديداً، يمهّد لعودة الاستعمار الحديث تحت دعاوى الديمقراطية وحقوق الإنسان. وصارت الدعوة للمجتمع المدني جزءاً من الصراع السياسي والايديولوجي، وتمت أدلجة وحزينة المفهوم في العالم العربي. وكان من الطبيعي أن تعارض النظم الشمولية والأحزاب التقليدية والمحافظة، انتشار ثقافة المجتمع المدني فكراً وممارسة، لأن انتشار قيم المجتمع المدني سوف يهدد قبضة الدولة المطلقة على المجتمع بكل فئاته وشرائحه، واحتكار الفضاء العام. وهذا اتهام من الممكن الرد عليه، فقد تشكل مجتمع مدني عالمي، تقوم علاقاته على التضامن بلا حدود جغرافية ولا إثنية أو دينية.

وتسللت جمعيات تشكلها الحكومات لإغراق المجتمع المدني. ومع تطورات الربيع العربي والانفاضات الشعبية التي عمت المنطقة، يواجه المجتمع المدني العربي تحديات عظيمة، تفرض عليه ضرورة إعادة النظر في تطوره ونشاطه. وهذا يعني ممارسة النقد الذاتي، وبالتالي التوقف عند كل السلبيات والنقائص التي مر ذكرها.

#### ■ المبحث الأول المجتمع المدني:

##### ● المفهوم - المقومات - الوظائف - الأزمات

##### ● أولاً: مفهوم المجتمع المدني:

لقد عاد المفهوم إلى الظهور بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع المفكر الماركسي

Antonio Gramsci، ويشير مفهوم المجتمع المدني في كتابات Gramsci بصورة عامة إلى مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة، ينظر Gramsci إلى المجتمع المدني باعتباره جزءاً من البنية الفوقية. هذه البنية التي يميز فيها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والأيدلوجيات، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه عند الخوض في تعريفات المجتمع المدني، فنجد أن هناك فريفاً يعرفه على أنه «نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراد من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى». وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح، والتعاقد والتراضي والتفاهم حول الحقوق والواجبات والمسؤوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها. ومن جهة إجرائية، فإن هذا النسيج يستدعي أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي تركز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى. ( خليل، 2000 ).

أما موسوعة الديمقراطية فقد عرفت المجتمع المدني باعتباره «نمطاً خاصاً من العلاقات بين الدولة والتكوينات الاجتماعية مثل الأسرة وتنظيمات رجال الأعمال والتجمعات والحركات التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة. (S.N.Eisenstadt).

ويرى عياض بن عاشور بأن المجتمع المدني «هو مجموع التنظيمات الإدارية والاصطناعية (غير الطبيعية) التي تعبر عن المصالح والآراء وتدافع عنها (كالنقابات والأحزاب والجمعيات والمجموعات الترابية والشركات والمقاولات واتحادات أرباب العمل) ( بن عاشور، 1998 )

#### ● ثانياً: مقومات المجتمع المدني:

رغم تعدد واختلاف تعاريف المجتمع المدني فإن معظمها يركز على مقومات أساسية يستند عليها في وجوده ويمكن تلخيصها فيما يلي: (العلمي، 2014)

1 - الطوعية: وتعني أن تنظيمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها وأهدافها، تتأسس بناء على الرغبة المشتركة لأصحابها، وتتطلق من إرادتهم الحرة، أو الطوعية، وبالتالي فهي غير مفروضة من طرف أي جهة، ولا يتم إحداثها استجابة لتعليمات أو توجيهات الحاكمين وذوي النفوذ، أو غيرهم، وتمارس نشاطاتها التي تستجيب للأهداف التي سطرته لنفسها بعيداً عن أي ضغط أو تأثير خارجي.

2- التنظيم: إن الحرية والتلقائية التي تطبع تأسيس الجمعيات التي تدرج ضمن مفهوم المجتمع المدني، لا تعني العشوائية أو عدم الضبط، لأن وجود كل واحدة من هذه الجمعيات يخضع للقوانين السائدة والتي تتيح حرية تأسيسها من جهة، كما تخضع في تسييرها وقيامها بمهامها لقوانينها الأساسية، وأنظمتها الداخلية من جهة ثانية، وبذلك تتميز عن الجماعات والمكونات التي عرفت مجتمعات عربية وإسلامية في الماضي كالقبيلة والعشيرة والزاوية. (العلمي، 2014)

3- الاستقلال عن الدولة: كما أن هيئات المجتمع المدني لا تؤسسها الدولة، ولا تحدث بإيعاز منها، فهي لا تكون أداة تسخر من طرفها لخدمة أهدافها السياسية، إنها منظومة ذاتية التأسيس والاشتغال، وحينما تفقد أي جمعية استقلاليتها عن الدولة، وعن نفوذ السلطات العمومية، فإنها تفقد بذلك العنصر الجوهر الذي يميز المجتمع المدني. (العلمي، 2014)

4- خدمة الجمهور: إن أعمال ومبادرات منظمات المجتمع المدني لا بد أن تصب في خدمة الصالح العام، من خلال تقديم خدمات لفائدة المجتمع. (العلمي، 2014)

(5)- عدم السعي للوصول إلى السلطة: على الرغم من كون أنشطة وأهداف المجتمع المدني لا تبتعد عن مجالات الشأن العام، وأن بعض الجمعيات تشكل أحيانا قوة ضاغطة على السلطات العمومية، وتقوم بانتقاد العمل الحكومي، فإنها لا تسعى من خلال ذلك للوصول إلى السلطة، ومن هذه الزاوية يتميز المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية التي من طبيعتها أن تعمل للوصول إلى الحكم.

(6)- عدم اللجوء إلى العنف: لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني مطلقا اللجوء إلى العنف، لأن المجتمع المدني من المفروض أن يساهم في تهذيب السلوك العام، وليس في ترهيب المجتمع، ويعبئ الطاقات لخدمة الصالح العام، ولا يهيج الناس من أجل التخريب، ويعمل على نشر قيم التضامن والتسامح ولا يزرع الحقد والكراهية. (العلمي، 2014)

#### ● ثالثا: وظائف المجتمع المدني:

هناك العديد من الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني من بين هذه الوظائف الآتي:

1 - تجميع المصالح: عبر بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائه مثل قضايا تلوث المحيطات وتغييرات المناخ، وتمارس هذه الوظيفة بشكل

أساس عبر النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات المصالح.

2- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة أنشطة بيئية تؤدي إلى زيادة الدخل عبر هذه المؤسسات نفسها مثل مشروعات الجمعيات التعاونية الإنتاجية والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة ومشروعات التدريب المهني الذي تقوم به النقابات المهنية والعمالية.

3 - حسم وحل النزاعات: يقوم المجتمع المدني بحل معظم النزاعات الداخلية بين الأعضاء بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وتقوية أسس التضامن الاجتماعي وإدارة الصراع بوسائل سلمية. (العجال، مسقم، 2011)

4- تصحيح الأخطاء الحكومية: يسعى المجتمع المدني إلى إصلاح وتصحيح الأخطاء الحكومية والمطالبة بتعديل السياسات عبر التنبيه إلى أوجه القصور والممارسات التي تتعدى على حقوق الأفراد بالكشف عن الأخطاء ومحاسبة الحكومة عليها.

(5)- التنشئة الاجتماعية والسياسية: يضطلع المجتمع المدني بوظيفة التنشئة والتي تعكس قدرته على الإسهام في عملية بناء المجتمع عبر غرسه مجموعة من القيم والمبادئ منها التعاون وتحمل المسؤولية، فضلاً عن دوره الكبير في تحقيق المشاركة السياسية ومراقبة الحراك السياسي والاجتماعي والمساهمة فيه بشكل فاعل.

(6)- الوساطة والتوفيق: تقوم مؤسسات المجتمع المدني بوظيفة الوساطة والتوفيق لذا فهي تتحرك مباشرة للتأثير على عملية تشريع ووضع قوانين وتهدف للوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة لتحقيق الاستقرار. (بيلي، 2012)

(7)- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: يتحرك المجتمع المدني ليشغل الفراغ الذي يحدث بانسحاب الدولة من عدة أدوار ووظائف والتي كانت تقوم بها في الماضي، وإلا تعرض المجتمع للانحيار لا سيما عند الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاتها وهناك حالات أخرى مثل: حدوث غزو واحتلال أجنبي أو حرب أهلية.

● رابعا: معوقات وأزمات مؤسسات المجتمع المدني:

في هذا القسم، سوف نستعرض لأبرز المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي، وسوف نقوم بتحليلها حتى نتعرف بشكل واضح على هذه المعوقات وهي:

- 1 - تعاني مؤسسات المجتمع المدني من مشكلة هامة هي مشكلة التمويل.
- 2 - تسيطر ظاهرة الزعامات على المؤسسات المدنية في المجتمع. (الجنحاني، 1999)
- 3 - هناك ضغوط خارجية تعيق سير عمل المؤسسات.
- 4 - ضعف البناء المؤسسي وعدم توافر الكوادر ونقص الخبرة.
- (5) - تفتقر مؤسسات المجتمع المدني إلى نظرة استباقية مبكرة للأزمات. (الشعار، 2016)

## ■ المبحث الثاني

### ● المجتمع المدني في الوطن العربي

#### ● المحور الأول: مفهوم المجتمع المدني في السياق العربي:

يرى الكثيرون أن مفهوم المجتمع المدني لم ينتقل إلى العالم العربي إلا في السنوات المتأخرة من القرن العشرين بفعل انتشار الوعي العلمي والثقافي والثقافة مع الغرب والانفتاح الإعلامي، ومحاولة الدول العربية لتبني الديمقراطية والتيار الليبرالي وتكريس ثقافة حقوق الإنسان وإرساء دولة الحق والقانون خاصة بعد فشل الأنظمة الاشتراكية والتجارب السياسية اليسارية في جل الدول العربية، وذهب الأستاذ حبيب الجنحاني إلى أبعد من ذلك حينما أثبت أن مفهوم المجتمع المدني دخیل على تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي، ولم يبرز في الخطاب السياسي العربي إلا في العقود الأخيرة، واتسم عند ظهوره بسمات خاصة جعلته يختلف عن ميزات المفهوم في بيئته الأولى، ولم يتأثر المجتمع العربي الإسلامي بهذا المفهوم إلا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي رحل فيها بعض رواد الفكر الإصلاحي العربي الإسلامي إلى أقطار أوروبية وسجلوا ما شاهدوه (الجنحاني، 1999).

ومما تجدر الإشارة إليه أن المثقفين العرب لم يتعرفوا على مفهوم المجتمع المدني بحد ذاته، وإنما جاء هذا التعرف عبر اهتماماتهم بالأفكار الماركسية المحدثّة القادمة من المجتمعات الأوروبية التي نشط فيها هذا المفهوم بعد غفوة طويلة، خاصة بعد أن تأكد لهم

عدم مصداقية المفاهيم الماركسية القديمة كالصراع الطبقي وغيرها (ابوحلاوة، 1998). وبدأ مصطلح المجتمع المدني يدخل قاموس السياسة العربية اليومي، ويتردد على أسماع وأنظار الناس، في وسائل الإعلام العربية المختلفة. كما بدأت تعقد المؤتمرات والمنتديات، في داخل وخارج الوطن العربي، التي تناقش واقع مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، والمأمول منها مستقبلاً (فاضل، 2013).

### • المحور الثاني: واقع المجتمع المدني في الدول العربية:

شهدت البلدان العربية والإسلامية- منذ عقدين تقريباً - موجة من الاهتمام المتصاعد بمؤسسات المجتمع المدني، وبما يرتبط بذلك من هيئات وتنظيمات وفعاليات متنوعة تغطي مساحات واسعة ومجالات متعددة في الواقع الاجتماعي المعاصر. وتأتي هذه الموجة المتصاعدة في سياق موجة عالمية شاملة تقودها منظمات غير حكومية عملاقة، تطمح إلى تكوين نوع من الوحدة بين شعوب العالم ومجتمعاته فيما يتعلق بقضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة والمتوازنة والسعي للقضاء على الفقر وتحسين أوضاع الفئات المهمشة والمحرومة حول العالم وتحدي سياسات العولمة المتحيزة ضد الشعوب الفقيرة والدول الضعيفة، وغير ذلك من الأهداف والمقاصد التي يلح عليها الخطاب الإعلامي والثقافي للمنظمات الأهلية والمدنية التي تحمل رؤى ذات طابع غير قومي، أو عالمي يتجاوز الأطر الوطنية والمحلية وحتى الإقليمية الضيقة، ويصب في اتجاه بناء «المجتمع المدني العالمي». (غانم، 2013)

ومن الملاحظ أن الاتجاه السائد هو تقييد حركة المجتمع المدني ممثلاً في الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والمنظمات غير الحكومية، ومن ذلك بعض التشريعات التقييدية المتعلقة بتنظيم عمل الجمعيات الأهلية وتقييد حركة العمال ومشاركتهم في الحياة السياسية والنقابية بشكل فعال، ومن ذلك أيضاً لجوء بعض الحكومات العربية إلى فرض الحراسات القضائية على بعض النقابات لأسباب تتصل بنشاط الحركات النقابية نفسها وأعضائها، ولا شأن للحكومات بها.

وتلجأ بعض الحكومات العربية إلى حل منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان لمجرد قيام هذه المنظمات بكشف الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان وفضح الإجراءات التعسفية التي قد تلحق ببعض الناشطين في هذا المجال. (عمر، 2013).

والجدير بالذكر أن بعض الحكومات العربية تضيق ذرعاً بحركات التعبير عن القضايا الوطنية والقومية والتضامن مع القضايا المصرية كقضية الشعب الفلسطيني ودعم نضاله، ورفض التطبيق مع إسرائيل وكقضية الشعب العراقي في مواجهة الاحتلال وتتخذ لأجل ذلك كل الإجراءات التي تجعل النقابات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية تعمل ألف حساب لكل خطواتها قبل النزول إلى الشارع للتعبير عن أي موقف تجاه أي قضية. وقد يكون من المحزن والغريب جداً أن تشهد العواصم الغربية مظاهرات ونشاطات للملايين من ممثلي الجمعيات والمنظمات الأهلية للتعبير عن التضامن مع قضايانا العربية، وتخرج بضع مئات من قوات الشرطة لتأمين تلك النشاطات في حين تخرج الآلاف من قوات الشرطة في البلاد العربية لمحاصرة أي مظاهرة وبث الرعب في نفوس المشاركين فيها وإيصال رسالة إليهم مفادها أنهم يقومون بعمل سلبي وغير مقبول. (عمر، 2013).

وازداد عدد الجمعيات غير الحكومية في الدول العربية، خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، خصوصاً في: المغرب، تونس، مصر، الأردن، وكذلك لبنان، ومناطق سلطة الحكم الذاتي في فلسطين المحتلة، ويعتبر تكاثر المنظمات العربية غير الحكومية (وصل عددها في العام 2004 إلى نحو 232 ألف منظمة أهلية، حسب التقرير الثالث للشبكة العربية للمنظمات الأهلية) جزءاً من ظاهرة دولية برزت بعد نهاية الحرب الباردة، حيث ترسخت واتسعت القدرات التنظيمية والمادية لهذه المنظمات. وهذه المنظمات على كثرتها وتنوعها ليست على درجة واحدة من التعامل مع سلطات بلدانها، وذلك تبعاً لمدى قرب هذه السلطات أو بعدها عن الديمقراطية، كما أنها ليست على درجة واحدة في موقفها من التمويل الأجنبي لمنظماتها.

#### ● المحور الثالث: استعراض أزمة المجتمع المدني الليبي:

##### ● أزمة المجتمع المدني الليبي:

خلال حقبة النظام السابق في ليبيا 1969 - 2011، حرم على الأفراد أو الجماعات القيام بتأسيس منظمات أو مؤسسات مدنية خارج إطار فكر النظام، أو ان يكون لها ادوار بعيدة عن أفكار وتوجهات النظام السياسي نفسه، كما أحكم النظام سيطرته على المنظمات المدنية، ولم يسمح ببروز مجتمع مدني إلا من خلاله إسوة بباقي الدول العربية، حيث سطع نجم مؤسسات مثل: مؤسسة القذايف، وجمعية اعتصموا، وجمعية

هناك وغيرها من المنظمات والمؤسسات التي صنعها النظام بنفسه ولنفسه، بل وصل الأمر أن تولى قيادة تلك المؤسسات أركان النظام نفسه، وأصبحت هذه المنظمات تقود عمليات التغيير في المجتمع برعاية النظام السياسي نفسه متناسية بأن التغيير سنة الله في خلقه وليس لسنة الله تبديلاً. (كربوسة، 2014)

ويمكن تحديد أهم سمات تلك المرحلة في الآتي:

1 - عدم وجود مؤسسات المجتمع المدني بالشكل المتعارف عليه في بعض الدول العربية.

2 - معظم مؤسسات المجتمع المدني من نقابات أو اتحادات أو روابط مهنية يسيطر عليها النظام السياسي من خلال تعيين لجان موالية له بالتالي تعتبر جزءاً من النظام.

3 - عدم تجديد النخب القائمة على إدارة مؤسسات المجتمع المدني، لأنها أصلاً جزء من النظام السياسي، كما غاب عن هذه المنظمات القواعد المجتمعية التي كان من المفترض أن تكون هي مصدر شرعيتها الرئيسي؛ ومن ثم يمكن أن نطلق على هذه المنظمات منظمات النخب الحاكمة.

4 - الثقافة السياسية السائدة في المجتمع كانت ثقافة الحل الفردي وليست ثقافة العمل الجماعي.

وبشكل عام يمكن القول: بأن النظام السياسي لم يسمح بعمل منظمات المجتمع المدني إلا بالقدر الذي تساهم فيه بدعم واستمرار النظام، حيث عاش المجتمع الليبي قرابة أربعين عاماً من خلال الفكر الواحد والعقل الواحد والرجل الواحد حتى تكسبت وتصلبت شرايين تفكيره وعقله، ومع تفجير تلك العقلية والتفكير انبثقت عقلية أخرى وتفكير آخر ومع أحداث التغيير عام 2011 برزت في المجتمع العديد من المنظمات والمؤسسات والاذاعية التي يمكن أن يطلق عليها مؤسسات المجتمع المدني، والتي غلب عليها الطابع الإذاعي الخيري، وكان جل نشاطها في المناطق التي تعرضت للضرر وتحتاج إلى مساعدة مادية، وفي مرحلة لاحقة برزت منظمات ومؤسسات ذات طابع توعوي وحقوقى وتنموي. (كربوسة، 2014)

وبشكل عام يمكن تقسيم مراحل تطور مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا بعد التغيير 2011 إلى الآتي:

#### ■ المرحلة الأولى:

##### ● الانطلاق:

بدأت هذه المرحلة مع انطلاق الحراك الشعبي يوم 17 فبراير 2011، واستمرت هذه المرحلة إلى ما بعد التحرير نهاية العام، واتسمت هذه المرحلة بالسلمات التالية:-

1 - تم تأسيس بعض منظمات ومؤسسات المجتمع المدني خارج ليبيا، حيث لم تكن الظروف مناسبة لعمل هذه المنظمات داخل ليبيا إلا في المدن التي تم تحريرها.

2 -تركز عمل المنظمات في المجال الاغاثي والصحي والخيري خاصة في المدن المحاصرة أو التي تضررت.

3 - حصول بعض المنظمات على الدعم الدولي.

4 -ازدياد عدد مؤسسات المجتمع المدني بعد التحرير ليصل عددها إلى عدة آلاف، ويرجع ذلك إلى سهولة الإجراءات الإدارية، إضافة إلى تشجيع القيادات السياسية الجديدة لعمل تلك المؤسسات.

(5)- انحصر جل اعمال هذه المؤسسات في تقديم الدعم المادي للمدن المتضررة من خلال قوافل إغاثة. (كربوسة، 2014)

(6)- قيام بعض مؤسسات المجتمع المدني بتكوين ما يسمى بالبازارات، وهو أقرب إلى ما يكون معرض يباع فيه اكل وألعاب وملابس، ويذهب ريعه لصالح المحتاجين سواء كانوا أفرادا أم جماعات أم مدنا.

(7)- دخول بعض مؤسسات المجتمع المدني في تجمعات سياسية بهدف الوصول إلى الحكم وبهذا تكون تلك المؤسسات قد خرجت عن أهداف التأسيس، ويرجع ذلك ربما إلى عدم الوعي بمهام وأهداف مؤسسات المجتمع المدني.

#### ■ المرحلة الثانية:

##### ● إعادة البناء:

بدأت هذه المرحلة مع بداية عام 2012، حيث استمر زيادة عدد مؤسسات المجتمع

المدني، وبدأت أشكال وأنواع ووظائف جديدة لمؤسسات المجتمع المدني تظهر، وبالرغم من وجود بعض الصعوبات الفنية والمالية، لكن يظل أن معظم المنتمين لمؤسسات المجتمع المدني يتطوعون، بجهودهم وعلمهم وخبراتهم ووقتهم وأموالهم عن طيب خاطر في سبيل الارتقاء بأحوال الوطن والمواطن، حيث تجاوزت انشطتهم في مرحلة ما بعد التحرير 2011 م ميدان الإغاثة والإحسان إلى ميدان التنمية الشاملة، وبدأ عود مؤسسات المجتمع المدني يزداد صلابة ويقوى صوتها في الدفاع عن حقوق المواطنين والدولة نفسها.

### ■ المرحلة الثالثة:

#### ● تصاعد الوعي والفاعلية المؤثرة:

بدأت هذه المرحلة مع بداية عام 2013 وهي لا تزال مستمرة إلى الآن، حيث ازدادت حوادث العنف داخل المدن وما بين القبائل، وبدأت هذه المنظمات تلعب دورا كبيرا في الحد من الاثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على أحداث العنف في مناطق ليبيا كافة، وحقيقة الأمر يمكن تحديد سمات هذه المرحلة في الآتي:

- 1 - استمرار تغلغل المؤسسات والمنظمات الدولية في عمل مؤسسات المجتمع المدني.
- 2 - قيام مؤسسات المجتمع المدني بعقد سلسلة من الاجتماعات بهدف البحث عن كيان يضم كل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني.
- 2 - قيام مؤسسات المجتمع المدني بمخاطر التدخل الأجنبي في عمل مؤسسات المجتمع المدني، فمثلا قامت احدى المؤسسات الأمريكية بدراسة حول دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا، حيث رفض عدد من مؤسسات المجتمع المدني إعطاء معلومات لتلك المؤسسة كون الأمر يتعلق بالأمن الوطني.
- 3 - استمرار عمل مؤسسات المجتمع المدني في مشروع المصالحة الوطنية في الداخل والخارج.
- 4 - خوض مؤسسات المجتمع المدني صراعا على جهتين: ضد التدخل الخارجي الذي يمتن السياسة والوطنية وضد إحياء القبلية والجهوية. (كربوسة، 2014)

#### ■ الرؤية المستقبلية:

يرى الباحث إلى أن قياس تقدم الأمم ورقبها بمدى مساهمة المواطنين في العمل

العام وبمضى انشغالهم بالشأن العام وبمضى مشاركتهم الإيجابية في إدارة شؤونهم المحلية، وهو ما يسميه ارسطو الأشتغال بالسياسة، وبالتالي يبقى السؤال: كيف يمكن تخطي الصعوبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا.

إذا كانت الأوضاع المتردية الراهنة في ليبيا هي مسؤولية الحكومة والمؤتمر الوطني أساسا، فإن مسؤولية مؤسسات المجتمع المدني اليوم كبيرة وفاعلة في شق الطريق نحو الخروج من هذه الأوضاع.

في حقيقة الأمر ليس هناك حلول أو إجابات جاهزة ومبوبة غير أعمال الفكر والمعرفة وبشكل جماعي، لأن الفعل الجماعي ينتج أفكارا، والأفكار تنتج معرفة، والمعرفة تنتج حلولاً، والمعرفة والعمل الجماعي هي قوة بشرط أن تقوم على أساس معرفية وألا تتعزل عن الواقع الاجتماعي.

لذا فإن مسؤولية مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا وقدرتها على التناهي والنجاح في السعي نحو تأسيس عقد اجتماعي جديد تجتمع عليه القوى الوطنية للتصدي للمخاطر والتحديات الداخلية والخارجية، كما يتطلب الأمر إرساء قواعد الديمقراطية الحقيقية للنهوض بالوطن في جميع المجالات وكذلك إرساء ثقافة سياسية جديدة تساعد على بناء قواعد مجتمعية مساندة لعمل مؤسسات المجتمع المدني؛ لكي نرتقي به؛ ونجعله مؤثرا وشريكا فعالا في عملية صنع القرار، كما أن المسؤولية تنصب نحو تشكيل كيان يضم جميع مؤسسات المجتمع المدني بمختلف الانتماءات السياسية والفكرية وكفايتهم العلمية والعملية ويراعى فيه التنوع والخبرات والتباين في الظروف، إضافة إلى ضرورة وجود تشريعات جديدة تحفز الناس على المشاركة في الشؤون العامة، كما تحتاج هذه المؤسسات إلى رؤية جديدة وإلى بناء قدرتها من الداخل وإلى تحديد أطر جديدة في العلاقات الدولية بين الدولة والمجتمع المدني القائمة على أساس أن أي مكسب يتحقق للمجتمع المدني هو مكسب للدولة.

#### ■ المحور الرابع:

##### ● إسهامات المجتمع المدني في قيام وإنجاح بعض ثورات «الربيع العربي»

شهدت المنطقة العربية العديد من التحولات والتغيرات في السنوات الأخيرة، حيث برزت فيها فواعل جديدة أسهمت في الرفع من وتيرة تلك التغيرات وصلت في كثير من

الدول إلى الراديكالية، ومن أبرز هذه الفواعل المجتمع المدني بكل تشكيلاته وحركاته، الذي كان له النصيب الأكبر في أحداث ما عرف على تسميته «بالربيع العربي» أو «الثورات العربية»، وهذا بعدما فشلت عديد الأحزاب السياسية المعارضة في إسقاط أنظمة الحكم الاستبدادية، رغم تاريخها العريق في العمل السياسي، ناهيك عن تميزها بالهيكلية والتجانسية في كثير من الأحيان في بنائها التنظيمي والخبرة النضالية الطويلة في أدائها الوظيفي، وهذا عكس المجتمع المدني؛ الذي يغلب عليه طابع العفوية والارتجالية، طبعاً مقارنة بالأحزاب السياسية، حتى وإن تميزت بعض تنظيماته بالهيكلية و ببعض الاستقلالية عن النظام السياسي، كالتقابات العمالية المعروفة بكفاحها الطويل ضد مختلف أشكال القمع السياسي والاضطهاد والغبن الاجتماعي والاقتصادي الذي يميز غالبية البلدان العربية. (كربوسة، 2014)

وسوف يقوم الباحث في التركيز على المجتمع المدني في تونس كنموذج ناجح يبرز مدى فعاليته على أرض الواقع والتي توجت في النهاية بإسقاط النظام، ورغم ذلك بقي نضاله من أجل مستمر لاستكمال بناء الصرح المؤسسي للدولة التونسية وتأسيس الجمهورية الثانية، ولاعتبارات عدة أهمها:

1 - أن تونس عاشت تحت قيود التسلط والاستبداد السياسي لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن، وتدايعات ذلك على شتى المجالات وخاصة كرامة المواطن الذي أصبح يعيش حالة من الاغتراب في وطنه الأم، طبعاً وهو نفس الوضع تعيشه غالبية دول المنطقة العربية.

2 - أن الأوضاع في البلاد؛ لم تنزلق للعنف أو الفوضى العارمة أو الحرب الأهلية كما حدث في ليبيا واليمن أو حتى سوريا، بالرغم من الضحايا الذين سقطوا جراء الاشتباكات مع قوات الأمن في سعيها لوأد الحراك الشعبي في بداياته الأولى.

3 - أنها عبرت بقوة عن الأدوار التي يمكن أن يؤديها المجتمع المدني بمختلف تشكيلاته الاجتماعية والسياسية في دعم ومساندة الحراك الشعبي، ففي تونس نجد الاتحاد العام التونسي للشغل اعرق المنظمات النقابية في الوطن العربي وإفريقيا يعود تاريخ تأسيسه إلى 20 جانفي 1946.

4 - كما أننا لا يمكن التعميم على دور تشكيلات المجتمع المدني في كل الدول العربية،

على أساس أن هناك دولا لم يمسها ما أطلق عليه «الربيع العربي»، مما يعني أن المجتمع المدني لم ينشط بها بصفة كلية أو جزئية، وهذا على غرار دول الخليج العربي التي يمكن أن نستثني منها البحرين التي مازال الحراك مستمرا فيها إلى يومنا هذا، والمغرب والجزائر التي عرفت تحركات جماهيرية لكن غلب عليها الصفة المؤقتة

5 - الدور الحيادي للمؤسسة العسكرية في تونس، حيث ساهم عدم قمع قوات الأمن والجيش التونسية في توسع وانتشار الاحتجاجات الشعبية، على اعتبار أن خاصية الانتشار تلك من أهم خصوصيات المجتمع المدني، بل وكانت السبب الرئيس في إسقاط نظام حكم زين العابدين بن علي.

ففي بداية الحراك العربي لاحظنا ضعف الحركات الاجتماعية وحتى الحركات السياسية في سياق اتسم بغياب قدرة المجتمع المدني وخصوصا جمعياته على تأطير الشباب المندفع للتغيير والتواق للحرية التي لم يعرف طعمها منذ أن أبصر النور، هي التي جعلت الاحتجاج منفلتا وقابلا أن يكون ثوريا. نقطة الضعف هذه إن اعتبرناها كذلك حولت نوعية هذا الاحتجاج وغدته ليصبح أكثر راديكالية وهذا ما لمسناه في الحالة التونسية والحالة المصرية تحديدا. وقد كان من الطبيعي في الأيام الأولى أن لا يكون لتلك الاحتجاجات قائد أو تنظيم معين يؤطرها، أو رأس مدبر لها، على أساس أنها احتجاجات عفوية دافعها الغضب والاحتقان، لذلك شاركت فيها كل شرائح المجتمع؛ عشرات الجمعيات المتخصصة في حقوق الإنسان والنقابات والمنظمات الحقوقية، عمال المصانع، المثقفون، الصحفيون، 11 الموظفون... حتى الأحزاب السياسية المعارضة. (كربوسة، 2014)

## ■ النتائج والتوصيات

### ● أولا: النتائج:

1 - إن هذا المفهوم ينطوي على أربعة أركان هي: الركن الأول البعد التطوعي، والركن الثاني الطابع الوسيط لمنظمات المجتمع المدني، والركن الثالث الطابع الديمقراطي، والركن الرابع الطابع التعاقدي.

2 - تتعدد وتتوعد أهداف ووظائف منظمات المجتمع المدني بحسب نوع المنظمة والمجال

الذي تعمل فيه.

- 3 - أهمية الدور الذي يقوم فيه المجتمع المدني في حياة الإنسان، من حيث إنه يلعب دور الوسيط بين المواطنين من جهة وبين حكوماتهم من جهة أخرى في السعي لتحقيق مطالبهم وإيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهونها.
- 4 - انتشار مفهوم المجتمع المدني انتشارًا واسعًا داخل الأوساط الأكاديمية والعلمية، سواء على المستوى العالمي أو على المستوى العربي.

#### ● ثانياً: التوصيات:

- 1 - إزالة العقبات والتحديات التي تقف أمام منظمات المجتمع المدني، وتعوقها عن القيام بالأدوار المنوطة بها.
- 2 - الاستفادة من التجارب الرائدة والناجحة في مجال منظمات المجتمع المدني، وتطبيقها في الدول العربية.
- 3 - توسيع نطاق عمل منظمات المجتمع المدني وتوجيهها للعديد من القضايا التي تتطلب تضافر المجتمع بكامله.
- 4 - توفير المناخ التشريعي والسياسي الذي يساعد المجتمع المدني للقيام بدوره بكل استقلالية وحرية ويضمن حماية العاملين في مؤسساته

#### ■ المراجع

##### ● أولاً: المراجع العربية

- 1 - خليل، حامد، ( 2000 )، « الوطن العربي والمجتمع المدني، كراسات استراتيجية »، مجلة فصيلة تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق، العدد الأول- السنة الأولى- خريف، ص 12.
- 2 - بن عاشور، عياض ( 1998 ) « المجتمع المدني، إشراف عبد الله حمودي، دولة القانون والديمقراطية في المغرب العربي وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي»، دار توبقال للنشر، ط 1، ص 59.
- 3 - إبراهيم، سعد الدين، (1992)، « المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للنشر، ص 65.

- 4 - إبراهيم، حسنين توفيق، (2000) « التطور الديمقراطي في الوطن العربي (قضايا وإشكاليات)»، القاهرة، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 22.
- 5 - باروت، محمد جمال، (1995)، « المجتمع المدني مفهوماً وإشكالية، حلب، دار الصداقة، ص 12.
- 6 - العلمي، عبد القادر، (2014)، « مقومات المجتمع المدني »، مجلة الفرقان، ع(74)، ص 10 - 17.
- 7 - العجال، سميرة و مسقم، أم النون، (2016) « دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال إصلاحات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم والحقوق والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة.
- 8 - ليلي، عمارة (2012)، « دور المجتمع المدني في التنمية السياسية » رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعه محمد خضيره بسكرة.
- 9 - مظلوم، محمد جمال، (2013)، « دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية» حلقة علمية: دور مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التوعية المرورية، قسم البرامج التدريبية الرياض.
- 10 - ملاوي، أحمد إبراهيم، (2008) «أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني.
- 11 - الجناحاني، حبيب (1999)، « المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 27، العدد 3.
- 12 - الشعار، حمزة يوسف صالح، (2016) «دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة: مركز كرامة نموذجاً»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ع(3)، 272-237.
- 13 - المعاينة، منصور بن عمر، (2003)، «المجتمع المدني والوقاية من المخدرات»، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، مج (22) ع (252)، ص 32-35.
- 14 - التتير، سمير، (2009)، «الفقر والفساد في العالم العربي»، دار الساقي اللبناني، بيروت.

- 15 - حامد، خالد، (2016)، «المجتمع المدني ومحاربة الفساد»، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع(47)، ص195-207.
- 16 - حسن، محمد صديق محمد، (2005)، «مؤسسات المجتمع المدني والتقويم التربوي» مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، مج (34)، ع (153)، ص68-79.
- 17 - نصر، المختار عمر، (2016)، «دور المجتمع المدني في بناء الدولة الحديثة»، المجلة الليبية للدراسات، ع(11)، ص 433 - 452.
- 18 - المنصوري، عبدالله، (2010)، «الديمقراطية التشاركية والتدبير المحلي نحو مقاربة جديدة للتنمية المحلية» رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد المالك السعدي في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة.
- 19 - ابركان، الطيب، (2017)، «دور المجتمع المدني في التنمية المحلية» مجلة المنبر القانوني، ع(12)، ص 139-206.
- 20 - الجسيم، محمد (2015)، «واقع الشفافية في المؤسسات السورية: بحث استطلاعي يرصد واقع الشفافية في 280 مؤسسة سورية»، مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا، دمشق.
- 21 - بونوة، نادية، (2010)، «دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة.
- 22 - الجبوري، خير الله سبهان عبدالله، (2018)، «دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية» مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعه قاصدي مرباح - ورقلة، ع (32)، ص33-52.
- 13 - أبو حلاوة، كريم، (1998) «إشكالية المجتمع المدني.. النشأة- التطوير- التجليات»، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر، ط 1.
- 24 - فاضل، صدقة يحيى، (2013) «مؤسسات المجتمع المدني.. في العالم العربي»، صحيفة عكاظ السعودية، عدد: 1925، الأحد - 2 - 1427 هـ، 24 سبتمبر 2006.

- 25 - تركماني، عبد الله، (2013) «المجتمع المدني في العالم العربي.. الواقع والمعوقات والآفاق، الحوار المتمدن، العدد: 2627، 25 أبريل 2009.
- 26 - غانم، إبراهيم البيومي، (2013) «ما بعد 11 سبتمبر تحدّيت المجتمع المدني العربي»، ملفات المعرفة، موقع الجزيرة نت، الجمعة 8 يونيو 2006.
- 27 - عمر، خالد، (2013) «المجتمع المدني وقضاي الإصلاح في الوطن العربية.. جدلية السبب والنتيجة»، مؤسسة المنصورة الثقافية.
- 28 - عبد الصادق، علي، (2000)، «المجتمع المدني الليبي: توجهات السلطة والمجتمع»، مركز الدراسات الاستراتيجية، مج (90)، ع(91)، ص 45-64.
- 29 - شاطري، كاهنة، (2017)، «واقع المجتمع المدني في الجزائر: ضرورة التكريس وإشكالية التمكين» مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع(15)، ص 112-130.
- 30 - الحبيبي، علي السيد، (2013)، «تطور مفهوم المجتمع المدني في السياق الغربي والعربي: المفهوم، والوظائف، والأهداف»، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مج (27) ع(3)، ص 175-147.
- 31 - كربوسة، عمراني، (2014)، «المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن» مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (16).

#### ● ثانيا: المراجع الأجنبية

- 1 - report, Broadbent, «bulding on strength: improving governance and accountability in Canada s voluntary sector, the institute on governance, Ottawa, Canada, 2001.
- 2 -S.N.Eisenstadt, Civil Society, In: Symour Martin Lipset (Eidtor in Chief), Op.Cit., Vol. I, P.240- 242.
- 3 - Samuel P. Huntington, ( 1991 ) « The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. (Norman: University of Oklahoma Press.